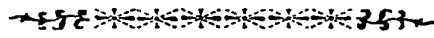


المسألة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة

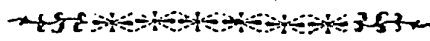
للعلامه الكمال بن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٦٨١ هـ



راجع أصولها وعلق عليها



المدرس بالقسم الثانوى بالجامع الازهر



(الطبعة الاولى)

حقوق الطبع بالتعليقات محفوظة للشارح
نقلت عن نسخة خطية محفوظة بدار الكتب الملكية تحت رقم
٢٠١ وقوبلت على عدة نسخ أخرى

تطلب من محمود على صديق صاحب المكتبة الحمودية التجارية
الكائن مركزها العمومى بميدان الجامع الازهر بمصر

المطبعة الحمودية التجارية بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله باريء الأمم ^(١) ، وموئى النعم ^(٢) الذى لا راد لما
حكم ، ولا مانع لما أعطى وقسم ، المنفرد ^(٣) فى وجوده بالقدم ،

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى لم يتخذ ولدا ولم يكن له شريك فى الملك ، والصلاة
والسلام على سيدنا محمد المؤيد بالحجة الساطعة والمعجزة الباهرة ، وعلى
آله وأصحابه الذين آزره ونصروه ، وعلى من تبعهم بأحسان الى يوم
الدين ، وبعد فهذه كلمات فى غاية الايجاز أردنا بها أيضا المعلق وبيان
المبهم من كتاب المسيرة للكمال بن الهمام ، والله المستول أن يجعل عملنا خالصا
لوجه الكريم أنه حسبنا وعليه التكلان

(١) تقول برأ الله الخلق وذراهم أى أوجدهم فالبارى الموجد ،
وقيل هو الخالق على وجه البراءة من التناوت والتنافر ، والمراد بالأم أنواع
الحيوان (٢) المولى : المانح والمعطى ، أو هو الذى يتابع عليك أحسانه
مأخوذ من المولى — بفتح الواو وسكون اللام — وهو المتابعة (٣) فى
فى بعض النسخ المنفرد — بدل المنفرد — بموحدة — والمعنى واحد تقول
انفردت بالأمر وتفردت به اذا جعلته لك وحدك

الحاكم على من سواه بالفناء والعدم ، ثم يعيدهم لفصل القضاء بينهم
 فيأخذ المظلوم ممن ظلم ، ويجزى كل نفس بما عملت حسب ما علم تعالى
 وجرى به القلم ، ويتدارك بعفوه من شاء ومن شاء منه انتقم ، له الأمر
 كله لا يسأل عما فعل واحتكم ، والصلاة والسلام على عبده ورسوله
 سيد العرب والعجم ، المبعوث إلى الجن والانس بالشرع القويم المشتمل
 على المصالح والحكم ، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه معادن الفخار
 والكرم ، مأضاء بنجم وأفل^(١) وهطل غيث وانسجم^(٢) وسلم تسليما
 وبعد : فان بعض الفقهاء من الإخوان كان قد شرع في قراءة
 الرسالة القدسية للإمام الحجة أبي حامد محمد الغزالي^(٣) تغمده الله
 برحمته ، واسكنه دار كرامته ، فلما توسطها أحب ان أختصرها
 وأحببت فشرعت على هذا القصد ، فلم أستمر عليه الا نحو ورقتين ،

(١) أفل النجم — من بابي دخل وجلس — غاب وغرب (٢) هطل
 المطر — من باب ضرب — تتابع ، والمراد بالجملة دوام الصلاة على النبي
 من غير التقيد بزمان ودون زمان (٣) هو حجة الاسلام ونخار المتكلمين وعمدة
 الفقهاء وشيخ المتصوفة أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي صاحب امام
 الحرمين الجويني وأفضل تلاميذه ، المولود بطوس أحدي مدن خراسان
 سنة ٤٥٠ هـ والمتوفى بها سنة ٥٠٥ هـ

وتعرض للخاطر استحسان زيادات أراني الذي يريني ^(١) أن ذكرها مهم، وأنه تتميم لطالب الغرض، فلم يزل يزداد حتى خرج عن القصد الأول، فلم يبق الا كتابا مستقلا غير انه يسايره في تراجمه، وزدت عليها خاتمة ومقدمة، وربما أوردت حاصل تراجم عديدة في ترجمة واحدة، وبالغت في توضيحه وتسهيله، أذ لم أضعه الا ليسهل على الأوساط والمبتدئين، وها هو ذا، والله أسأل أن ينفعني به ومن قرأه في الآخرة، انه المولى لكل جميل، وهو حسبي ونعم الوكيل وسميته كتاب المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة، وينحصر - بعد المقدمة - في أربعة أركان وخاتمة في الايمان والاسلام وما يتصل بهما:

الركن الاول في ذات الله تعالى، (الثاني) في صفاته، (الثالث) في أفعاله، (الرابع) في صدق الرسول صلى الله عليه وسلم، وينحصر كل ركن منها في عشرة أصول،

(١) في بعض النسخ (يريني) مضارع أراه والمعني أن الذي يخلق في الرؤيا القلبية وهي الرأي قد أراني اطلع، وفي بعض النسخ (براني) بياء موحدة تحتية - أي خلقتني

الركن الاول في معرفة الله تعالى ، وينحصر في عشرة أصول ،
وهي : العلم بوجود الله تعالى ، وقدمه ، وبقائه ؛ وانه ليس بجوهر ،
ولا جسم ، ولا عرض ، ولا مختص بجهة ، ولا مستقر على مكان ،
وانه يرى ، وأنه واحد

﴿ المقدمة في تعريف النفس ﴾

والكلام معرفة النفس ما عليها من العقائد المنسوبة الى دين
الاسلام عن الادلة علماً وظناً في البعض منها ، وتعيين محال وجوب
العلم بمعرفته تعالى وصفاته الذاتية والظني كـ بعض شروط النبوة
وكيفية اعادة المعلوم والسؤال في القبر من خارج ^(١) ، والحاصل
منها معاداً من اعادة النظر خارجاً من حيث هو كذلك ؛ داخل
من حيث حصوله الاًولى ، وهي حيثية ثابتة له ، ومباحث الامامة
ليست منه بل من المتهمات ، وموضوعه المعلومات التي يحتمل عليها
ما تصير معه عقيدة دينية ، أو مبدءاً لذلك ^(٢)

(١) من خارج : متعلق بمحذوف خبر لقوله تعيين والمقصود ان هذه
الاشياء المذكورة لا تؤخذ من تعريفه للكلام وانما تؤخذ من خارجه
(٢) ذ كر من مبادئ علم الكلام حده وموضوعه فقط ، ونحن نذكر
ما بقي مما تمس الحاجة اليه . فأما غايته فأن يصير الايمان والتصديق بالاحكام

الأصل الاول العلم بوجوده ^(١)؛ وقد أُرشد سبحانه اليه
بآيات نحو « ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار

الشرعية محكما ، واما مسائله فهي القضايا النظرية الشرعية الاعتقادية ،
واما حكمه فإنه فرض كفاية بمعنى انه يجب ان يكون في كل قطر من
الأقطار قائم بالحق مشغول بهذا العلم يقاوم دعاة المبتدعة ويستميل
أهل النظر كافة . اما ازالة الشك وتطهير القلب عن الريب ففرض عين في
حق من اعتراه الشك

(١) اعلم أن حجة الاسلام قد ذكر في بعض كتبه أن مناهج الادلة متشعبة
وطرقها كثيرة ولكن التي يعني علماء الكلام بأقامتها على دعاويهم لا تكاد
تخرج عن ثلاثة مناهج : الاول السبر والتقسيم وهو أن يحصر الأمر في
قسمين مثلا ثم يبطل أحدهما فيلزم منه ثبوت الآخر ، وذلك كما تقول :
العالم إما حادث وأما قديم ومحال أن يكون قديما فيلزم منه ألبتة أن يكون
حادثا ، الثاني أن تقيم البرهان على صحة دعواك بمقدمتين ترتبهما على وجه
خاص يعلم من مباحث علم المنطق فإذا سلمهما الخصم ثبتت دعواك وذلك
كما تقول في اثبات حدوث العالم : العالم لا يخلو عن الحوادث وكل ما
لا يخلو عن الحوادث فإنه حادث . فإنه لا يتصور أن يقر لك الخصم بصحة
المقدمتين ثم يستطيع أنكار صحة الدعوى . الثالث : ألا تتعرض لأثبات
دعواك بل تبين بطلان دعوي الخصم بأن تذكر أن القول بها يفضي الى
محال وما يفضى الى المحال فهو محال مثله ، وذلك كأن تقول لمن يدعى أن
دورات الفلك لانهاية لها وأنت تدعى تناهيها : لو صح أن دورات الفلك لا تنتهي
للزم صحة أن مالانهاية له قد انقضى وفرغ منه ولكن القول بأن مالانهاية

والفلك التى تجرى فى البحر » وقوله « أفرايتم ماتمنون أنتم تخلقونه
أم نحن الخالقون » و « أفرايتم ماتحراثون أنتم تزرعونه أم نحن
الزارعون » و « أفرايتم الماء الذى تشربون أنتم أنزلتموه من المزن أم
نحن المنزلون » و « أفرايتم النار التى تورون أنتم أنشأتم شجرتها أم
نحن المنشئون » فمن أدار نظره فى عجائب تلك المذكورات اضطره
الى الحكم بأن هذه الامور مع هذا الترتيب المحكم الغريب لا يستغنى
كل عن صانع أوجده وحكيم رتبته ، وعلى هذا درجت كل العقلاء
الامن لاعتبرة بمكابرتهم ، وانما كفروا بالأشراك ونسبة بعض
الحوادث الى غيره تعالى وانكار ما جعل الله سبحانه انكاره كفرا
كالبعث واحياء الموتى ، كالجوس بالنسبة الى النار ، والوثنيين
بالاصنام ، والصابئة بالكواكب ، واعترف الكل بأن خالق
السموات والارض والالوهية الاصلية لله تعالى ، قال تعالى « ولئن
سألتهم من خالق السموات والارض ليقولن الله » فهذا كان فى
فطرتهم ، ولذا كان المسموع من الانبياء دعوة الخلق الى التوحيد

له قد انقضى باطل فيلزم بطلان ما أدى اليه وهو ادعاء عدم تنهى دورات
الفلك . فافهم ذلك واجعله نصب عينيك

شهادة أن لا اله الا الله دون أن يشهدوا أن لا يخلق ألها ، وقد رتب
 العلماء النظائر لاثباته مقدمتين ، العالم حادث ؛ والحادث لا يستغنى
 عن سبب يحدثه ، أما الثانية فضرورية ^(١) ، ونبه عليها بأن
 اختصاص حدوث الحادث بوقت دون ما قبله وما بعده مفتقر
 بالضرورة الى مخصص ، وأما الاولى . فالأعراض ظاهرة الافتقار ،
 وهى أيضا قائمة بالجسم ، فإذا ثبت حدوثه ثبت حدوثها ، ويدل
 على حدوث الاجسام انها لا تخلو عن الحركة والسكون وهما حادثان
 وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث ؛ أما الاولى فظاهرة ^(٢) ، وأما
 الثانية ^(٣) فما شوهد من تعاقبهما وانتضاهما مُشاهدٌ فيه حدوث
 كلٍّ منهما بعد عدمه ، وما لم يشاهد الا ساكنا كالجبال مثلا يجوز

(١) لأن المعدوم المستمر العدم لا يتبدل بعدمه بالوجود ما لم يتحقق أمر من
 الأمور يرجح جانب الوجود على استمرار العدم ، وهذا المقدار إذا حصل
 فى الذهن معنى لفظه كان العقل مضطرا الى التصديق به

(٢) الاولى هى قوله « أن الأجسام لا تخلو عن الحركة والسكون » وظهورها
 لأنه لا يستريب عاقل قط فى ثبوت الأعراض فى ذاته من الآلام والأسقام
 والجوع والعطش وسائر الاحوال ومنها الحركة والسكون

(٣) الثانية هى قوله « وهما حادثان » ومعنى هذا أن الأعراض التى منها
 الحركة والسكون حادثة ، أما حدوث الحركة فى حسوس وأن فرض جسم

عليه الحركة بزلزلة مثلاً وغيرها ، وكذا قلبه ذهباً ونحوه ، وتجويزه
تجويز عروض الحوادث ، ومحل الحوادث حادث على مانين ،
ولأن ^(١) السابق لو ثبت قدمه استحال عدمه ، على مانين في
وجوب بقاء الباري جل ذكره ؛ وتجويز طريان الضد تجويز العدم ^(٢)
وأما الثالثة ^(٣) . فلو لم يكن كذلك لكان قبل كل حادث حوادث

ساكن ففرض حركته ليس بمحال بل نعلم جوازه بالضرورة وأذا وقع ذلك
الجائز كان حادثاً وكان معدماً للسكون فيكون السكون أيضاً قبله حادثاً لأن
القديم لا يندم

(١) هذا وجه ثانٍ لأثبت حدوث الحركة والسكون فالواو عاطفة لقوله لأن
أخ على قوله فما شوهده من تعاقبهما الخ
(٢) المعنى أنك إذا جوزت أن تطرأ الحركة على محل ساكن فقد جوزت
انعدام ما كان موجوداً وهو السكون وذلك لأنهما ضدان فلا يمكن اجتماعهما
(٣) هي قوله «ملا يخلو عن الحوادث فهو حادث» وأثبتها بأبطال دعوى
الفلاسفة المنكرين لحدوث العالم . وذلك بأن يقال لهم لو كان العالم قديماً بعد
ما استبان أنه لا يخلو عن الحوادث للزم وجود حوادث لأول لها وللزم أن
تكون دورات الفلك غير متناهية وذلك محال لأنه لو ثبت لكان قد انقضى مالا
نهاية له ووقع الفراغ منه وانتهى ومن المحال البين أن يتناهى مالا يتناهى ويفرغ
مالا يفرغ وينقضى مالا ينقضى ، وأيضاً لو ثبت أن دورات الفلك لا تتناهى
للزم أن يوجد عددان أحدهما أقل من الآخر وهما غير متناهيين وهذا بين

لأول لها مترتبة كما تقول الفلاسفة في دورات الافلاك ، فلم ينقض
 ما لا أول له من الحوادث لم تنته النوبة الى وجود الحادث الحاضر
 وانقضاء ما لا أول له محال لانك اذا لاحظت الحاضر ثم انتقلت الى
 ما قبله وهلم جرا على الترتيب لم تُفْضِ الى نهاية والا لكان لها أول
 وهو خلاف المفروض فوجود الحادث الحاضر محال ، لكنه ثابت
 فانتفى ملزومه وهو وجود حوادث لا أول لها فانتفى ملزومه وهو
 كون ما لا يخلو عن الحوادث قديما فالأ يخلو عن الحوادث حادث
 وهذا العالم لا يخلو عن الحوادث فهذا العالم حادث ، واذا ثبت
 حدوثه كان افتقاره الى الموجد معلوما بالضرورة وذلك الموجد هو
 سبحانه المعنى بالاسم الذي هو الله

الاصل الثاني ^(١) أنه تعالى قديم لا أول له ، أي لم يسبق وجوده

الفساد ظاهر البطلان ، وبيانه أن الشمس عندهم تدور في كل سنة مرة
 والقمر يدور في كل شهر مرة فتكون عدد دورات الشمس أقل من عدد
 دورات القمر فكيف يكونان غير متناهيين وأحدهما أكثر من الثاني ، وأذ
 ظهر بطلان اللازم فأن الملزوم أيضا باطل

(١) الدعوى هنا هي «أن الله تعالى قديم» ومعنى قدمه أن وجوده غير مسبوق
 بعدم فليس معناه تطاول الزمن وتقادم العهد لأن هذا في الحوادث وليس
 هو معني زائدا على ذات القديم فيلزم أن يقال أن ذلك المعني أيضا قديم

عدمه ، لأنه لو كان حادثاً لافتقر الى محدث ، فينتقل الكلام الى ذلك المحدث ، فان كان قديماً فهو المراد بالله ، والا نقلنا الكلام الى محدثه ، وهكذا ، وان تسلسل لزم عدم حصول حادث منها أصلاً بأولى مما ذكرناه في حوادث لأول لها ؛ لأن هذا الترتيب علمي غير أن إيجاد كلٍّ للأخر بالاختيار ، وذلك لم يُفرض فيه غير مجرد ترتيب تلك الحوادث ، لكن حصول الحوادث ثابت ، فيجب أن ينتهي الى موجود لأول له ولا يراد بالاسم الذي هو الله الا ذلك الموجود تعالى وتقدس عن كل تقيصة

الأصل الثالث ^(١) ان الله تعالى أبدي ليس لوجوده آخر ،

يقدم زائد عليه فيتسلسل الى غير نهاية ، واثبات هذه الدعوي بأبطال تقيضها وهو حدوثه تعالى على الوجه الذي ذكره المصنف

(١) ندعى في هذا الأصل «أن صانع العالم باق لا يزال» ونبرهن على ذلك بأن الذي يثبت قدمه يستحيل أن يطرأ عليه العدم ، وبيان هذا أن كل طارئ فلا بد له من سبب من حيث أنه طارئ لا من حيث أنه موجود فكما فتقر تبدل العدم بالوجود الى مرجح للوجود على العدم كما ذكرنا في برهان حدوث العالم فكذلك يفتقر تبدل الوجود بالعدم الى مرجح للعدم على الوجود وهذا المرجح اما أن يكون فاعلاً بعدم التمردة وأما أن يكون ضدًا وأما أن يكون انقطاع شرط من شروط الوجود وليس يتممور البتة

أى يستحيل أن يلحقه عدم ، لانه لو جاز عدمه فإما بنفسه أو بتعديم
 يضاده ، والاول باطل : لانه لما ثبت أنه الموجود الذى استندت
 اليه كل الموجودات ثبت عدم استناد وجوده الى غيره فيلزم أن
 يكون من نفسه ، فاذا ثبت أن وجوده مقتضى ذاته استحال أن
 تؤثر عدمها لأن ما بالذات لا يتخلف عنها ، وكذا الثانى : لان ذلك
 الضد المقتضى نفيه أقدم أو حادث ، لا يجوز الاول والا لم يوجد
 معه من الابتداء أصلا لان التضاد يمنع الاجتماع ، وقد ثبت وجوده
 تعالى ومحال وجوده فى القدم ومعه ضده ، ولا الثانى اذ ليس الحادث
 فى مضادته للقديم بحيث يقطع بأولى من القديم فى مضادته للحادث
 بحيث يدفع وجوده بل القديم أولى بدفع وجود ضده الحادث من
 الحادث فى قطع وجود ضده القديم لان الدفع أهون من الرفع والقديم
 أقوى من الحادث

أن يسند أمر هذا الترجيح الى القدرة لأن الوجود شيء ثابت والعدم ليس
 بشيء فيستحيل أن يكون فعلا واقعا بأثر القدرة ، فأما أن يكون الذى
 أعدمه هو ضده فباطل لأن الضد أن فرض حادثا اندفع وجوده بمضادة
 القديم وكان ذلك أولى من أن ينقطع به وجود القديم ومحال أن يكون له
 ضد قديم كان موجودا معه فى القدم ولم يعدمه ثم أعدمه الآن ، وأما أن

الأصل الرابع ^(١) أنه تعالى ليس بجوهر يتحيز ، والا لكان
 إمامته محركا في حيزه أوسا كنا وهما حادثان ، وما لا يخلو عن الحوادث
 فهو حادث ، بما قدمناه ؛ فأن ^(٢) سماه أحد جوهر اثم قال لا كالجوهر
 في التحيز ولوازم التحيز فأنما خطأه في التسمية .

يكون انعدامه لانعدام شرط وجوده فباطل لأن الشرط ان كان حادثا
 استحال أن يكون وجود القديم مشروطا بحادث وان كان قديما فأن الكلام
 في استحالته كاللزام في استحالة ضد قديم

(١) دعوانا في هذا الأصل « أن صانع العالم ليس بجوهر متحيز » وبرهاننا
 على ذلك أنه قد ثبت قدمه ، فاذا قلنا أنه جوهر يتحيز لزم أن تكون
 له صفات الجواهر من عدم الخلو عن الحركة أو السكون الحادثين . وذلك
 اللازم باطل لأنه لو كان لا يخلو عنهما فهو حادث اذ ما لا يخلو عن الحوادث
 حادث وكيف يتصور هذا بهد قيام الدليل على أنه قديم

(٢) المعنى أن العقل عندنا لا يمنع من إطلاق الألفاظ فلو سماه أحد جوهر ا
 وهو لا يعتقده متحيزا فلا يمنع عنه الا لحق اللغة أو الشرع ، اما حق اللغة
 فأن زعم أنه اسمه على الحقيقة فهو كاذب وأن زعم أنه استعارة فان صلاح
 للاستعارة لم ينكر عليه بحق اللغة وأن لم يصلح كان مخطئا عند أهل اللغة ولا
 يستعظم منه ذلك الا بمقدار استعظام صنيع من يبعد في الاستعارة ، وأما حق
 الشرع من حيث جواز ذلك وتحريمه ففيه رأيان : أحدهما أن يقال لا يطلق
 اسم في حقه تعالى الا باذن وهذا لم يرد فيه اذن فيحرم ، وثانيهما أن يقال
 لا يحرم الإطلاق الا بالنهي وهذا لم يرد فيه نهى فيجوز ، وليس يخفى أن

الاصل الخامس ^(١) انه تعالى ليس بجسم ، وهو المؤلف من
جواهر لا تتجزأ ، وبإبطال كونه جوهرًا يستقل به مع زيادة لوازم
تقتضى الحدوث كالمهيئة والمقدار والاجتماع والافتراق ، فان سماه
احد جسمًا وقال لا كالأجسام يعنى فى نفي لوازم الجسمية فاما خطؤه
فى إطلاق الاسم كالاول بالاجماع ، فانه لم يوجد فى السمع ما يسوغ
إطلاقه ليجوز على قول القائلين بالاشتقاق فى الاسماء ، ولأن شرطه
بعد السمع ان لا يؤم تقصاوا اسم الجسم يقتضيه من حيث اقتضاؤه
الافتقار وهو أعظم مقتضى للحدوث فن أطلقه فهو عاص بل قد
كفره بعضهم ، وهو أظهر : فان إطلاقه مختارًا بعد علمه بما فيه
من اقتضاء النقص استخفاف ، ولما ثبت انتفاء الجسمية ثبت انتفاء
لوازمها ، فليس سبحانه بذى لون ولا رائحة ولا صورة ولا شكل
ولا امتناه ولا حال فى شيء ولا محل له

مبنى هذين الرأيين على الاختلاف فى أن الأصل الإباحة أو التحريم
(١) الدعوي « أن صانع العالم ليس بجسم » والدليل على ذلك أنه لما ثبت
أنه ليس بجوهر فالقول بأنه جسم - مع أن كل جسم فهو متألف من جوهريين
متحيزين - باطل ، وأيضا لو كان جسما لكان مقدرا بمقدار مخصوص
وكونه مقدرا بهذا المقدار دون ما هو أقل أو أكثر منه أمر جائز لا يترجح

الاصل السادس ^(١) انه تعالى ليس عرضا لان العرض ما يحتاج الى الجسم في تقومه فيستحيل وجوده قبله ، والله تعالى قبل كل شيء وموجده ، ولأنه تعالى موصوف بالحياة والعلم والقدرة وغيرهما مما سنبينه وليس العرض كذلك ؛ وقد تحصل الى هنا أن العالم كله جواهر وأعراض ^(٢) ؛ وانه تعالى موجود قائم بنفسه ليس جوهرًا ولا عرضًا ، فلا يشبه شيئًا كما قال تعالى « ليس كمثله شيء »

الا بمخصص ومرجح كما سبق فهو حينئذ مفتقر الى مخصص يتصرف فيه فيقدره بمقدار مخصوص فيكون مصنوعا لاصانعا ومخلوقا لخالقا وقد قام البرهان على أن ذلك باطل

(١) ندعى في هذا الاصل « أن الصانع ليس بعرض » والعرض هو ما يستدعي وجوده ذاتا يقوم بها وهذه الذات جسم أو جوهر ، ونبرهن على صحة دعوانا بدليلين تقرير أحدهما أنه لو جاز أن يكون عرضا للزم حدوثه لأنه قد ثبت أن الجوهر والجسم اللذين هما محل العرض حادثان واذا كان المحل حادثا فلا بد أن يكون الحال فيه حادثا أيضا ، لكن حدوثه باطل بالدليل السابق فبطل ما يؤدى اليه وهو كونه عرضا ، وتقرير الثاني أنه لو كان عرضا لما صح اتصافه بالقدرة والارادة ونحوها لأنها لا تعقل الالموجود قائم بنفسه والعرض ليس كذلك ولكن عدم صحة اتصافه بهذه الصفات باطل بالأدلة فيبطل ما يستلزمه وهو أن يكون عرضا

(٢) اعلم أن كل موجود فأما أن يكون متحيزا وأما أن يكون غير متحيز ، فان كان متحيزا فأن لم يكن فيه ائتلاف فهو الجوهر الفرد وان كان فيه ائتلاف

الاصل السابع^(١) أنه تعالى ليس مختصا بجهة لان الجهات التي هي الفوق والتحت واليمين الى آخرها حادثة باحداث الانسان ونحوه مما يمشى على رجلين فان معنى الفوق ما يحاذي رأسه من فوقه، والباقي ظاهر، وفيما يمشى على أربع أو على بطنه ما يحاذي ظهره من فوقه، ثم هي اعتبارية فان الملة اذا مشت على سقف كان الفوق بالنسبة اليها جهة الارض لانه المحاذي لظهرها، ولو كان كل حادث

فهو الجسم، وان كان غير متحيز فان كان وجوده يستدعي جسما يقوم به فهو العرض وان كان وجوده لا يستدعي جسما يقوم به فهو الله تعالى

(١) اعلم أن قولنا « الشيء في حيز » يعقل بوجهين أحدهما أنه يختص به بحيث يمنع مثله من أن يوجد بحيث هو وهذا هو الجوهر، والثاني أن يكون حالا في الجوهر فانه قد يقال أنه بجهة ولكن بطريق التبعية وهذا العرض فليس معني كون العرض في جهة كمعني كون الجوهر في جهة بل الجهة للجوهر أصالة وللعرض بطريق التبعية للجوهر. وليس للتحيز في جهة معني سوى هذين ومن هنا تعلم استحالة الجهات على غير الجواهر والاعراض. فان زعم أحد أن الصانع متحيز في جهة بأحد هذين المعنيين فانا نبرهن على بطلان دعواه بما ذكرناه في زعمي كونه جوهر أو عرضا، وأن ادعى للتحيز معني آخر فهو مطالب بكشفه وايضاحه. وأيضا فان اختصاصه بجهة يستدعي احتياجه الى تخصيص وهو باطل. وبيان ذلك أن اختصاصه ببعض الجهات المعينة ليس واجبا لذاته بل هو جائز فيحتاج الى تخصيص ينحصره ويكون في

مستديرا كالكرة لم توجد واحدة من هذه الجهات ، وقد كان تعالى في الازل ولم يكن شيء من الموجودات ، فقد كان لافى جهة ، ولان معنى الاختصاص بالجهة اختصاصه بحيز هو كذلك ، وقد بطل اختصاصه بالحيز لبطلان الجوهرية والجسمية ، فان أريد بالجهة غير هذا مما ليس فيه حلول حيز ولا جسمية فليبين حتى ينظر فيه أيرجع الى التنزيه فيخطأ في مجرد التعبير أو الى غيره فيبين فساد^(١)

الاصل الثامن أنه تعالى استوى على العرش مع الحكم بانه ليس كاستواء الاجسام على الاجسام من التمكن والمماسه والمحاذاة بل بمعنى يليق به هو سبحانه أعلم به ، وحاصله وجوب الايمان بانه

الاختصاص معنى زائد على ذاته وما يتطرق الجواز اليه يستحيل قدمه لأن القديم عبارة عن الواجب الوجود من جميع الجهات

(١) الدعوي في هذا الاصل «أن الله تعالى منزّه عن أن يوصف بالاستقرار على العرش» والدليل على ذلك أن كل مستقر على جسم وممكن عليه لا بد أن يكون مقدرا بمقدار ما ، لانه أما أن يكون أكبر منه أو أصغر أو مساويا له وكل ذلك لا يخلو عن التقدير وهو باطل على الله تعالى . وأيضا لو جاز أن يماسه جسم من جهة ما لجاز أن يماسه من سائر الجهات فيصير محاطا وذلك فضلا عن استحالة لم يقل بتجويزه أحد . وعلى الجملة فانه لا يستقر على الجسم ألا جسم ، ولا يخل فيه ألا عرض ، وقد بان أنه سبحانه ليس بجسم ولا عرض

استوى على العرش مع نفي التشبيه فاما كون المراد أنه استيلاءه على العرش فأمر جائز الإرادة، اذ لا دليل على ارادته عينا، فالواجب عينا ما ذكرنا، واذا خيف على العامة عدم فهم الاستواء اذ لم يكن بمعنى الاستيلاء الا بالاتصال ونحوه من لوازم الجسمية وان لا ينفوه فلا بأس بصرف فهمهم الى الاستيلاء فانه قد ثبت اطلاقه وارادته لغة في قول الشاعر :

قد استوى بشر على العراق

وقوله : فاما علونا واستويننا عليهم * جعلناهم مرعى لنسر وطيور . وعلى نحو ما ذكرنا يجري كل ماورد مما ظاهره الجسمية في الشاهد كالاصبع والقدم واليد ، يجب الايمان به ، فان اليد وكذا الاصبع وغيره صفة له تعالى لا بمعنى الجارحة بل على وجه يليق به هو سبحانه أعلم به، وقد تؤول اليد والاصبع بالقدرة والقهر، واليمين في قوله صلى الله عليه وسلم للحجر: (يمين الله في الارض) على التشريف والاكرام لما ذكرنا من صرف فهم العامة عن الجسمية وهو ممكن أن يراد ولا يجزم بأرادته، خصوصاً على قول أصحابنا أنهم من المتشابهات وحكم التشابه انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار، وإلا

لكان قد علم^٩

الاصـل التاسع^(١) أنه تعالى مرئى بالأبصار فى دار القرار، اما نقلًا
فـاقولـه تعالى: «وجوده يومئذ ناضرة إلى ربه ناظرة» وقوله صلى الله عليه
وسلم: «هل تضامون فى رؤية القمر ليلة البدر ليس بينكم وبينه سحاب
كذلك ترون ربكم» ونفس سؤال موسى صلى الله عليه وسلم الرؤية
إذ لا يسأل نبى كريم من أولى العزم الربَّ جل وعلا ما يستحيل عليه /
أرأيت المعتزلى اعلم بالله سبحانه من نبيه موسى حيث علم مما يجب

(١) انما ذكر المصنف هذا الاصل فى الركن المتعلق بمعرفة الله تعالى
لأمرين (الاول) أنه قصد أن يبين كيف يجمع بين اثبات الرؤية ونفى الجهة
الذي أقام عليه البرهان قبل هذا الاصل: (الثاني) أنه أراد أن يفهم أنه سبحانه
وتعالى مرئى لوجوده ووجود ذاته كما هو مذهب أهل السنة فليست الرؤية
لفعله ولا لصفة من الصفات، والمراد بهذا أنه من حيث ذاته مستعد لأن
تتعلق به الرؤية وأنه لا مانع ولا محيل فى ذاته، وذلك من قبل أن كل ذات
موجودة فواجب أن تكون مرئية كما انه واجب ان تكون معلومة، فان
امتنعت الرؤية فلا أمر آخر خارج عن الذات، وذلك مثل ان تقول الماء
الذى فى هذا النهر يروى والخمر التى فى هذا الدن مسكرة فان من البديهي
انهما يرويان ويسكران عند الشرب : وبعد فالكلام فى الرؤية يتعلق بها
من ناحيتين (الاولى) جوازها عقلا: (والثانية) وقوعها : اما الاولى فدليلها

لله وما يستحيل عليه ما لا يعلمه نبيه وكليمه صلى الله عليه وسلم، وأما عقلا فلا أنه غير مؤد إلى محال فوجب أن لا يعدل عن الظاهر اذ العدول عنه عند عدم امكانه ، وذلك أن الرؤية نوع كشف وعلم للمدرك بالمرئي يخلقه الله تعالى عند مقابلة الحاسة بالعادة فجاز أن يخلق له هذا القدر من العلم بعينه من غير أن ينقص منه قدر الادراك

يؤخذ مما أسلفنا من ان الرؤية تتوقف على مجرد الوجود الثابت قطعا لله تعالى، وانما انكر المعتزلة الرؤية لأنهم ظنوا اننا نريد بها حالة تساوي الحالة التي يدركها الرائي عند النظر للجسام والألوان وهيئات فأنا نعترف باستحالة ذلك في حق الصانع تعالى وتقدس ، وتفصيل ذلك في المطولات ونحن لم نضع تعليقاتنا الا على شرط الاجاز. واما الناحية الثانية فلا سبيل الى ادراكها الا من الشرع وقد دل الشرع على الوقوع ونواحي ادراك ذلك منه كثيرة حتى يمكن ادعاء الاجماع على الاولين في ابتهاجهم الى الله في طلب لذة النظر الى وجهه الكريم ومن اقوي ما يدل على الوقوع سؤال موسى عليه السلام في قوله (ارني انظر اليك) فانه يستحيل ان يخفي على نبي من انبيائه تعالى انتهى منصبه في النبوة الى ان يكلمه الله شفاها ان يجهل من صفاته تعالى شيئا ثم يدعى المعتزلة علمه وهذا معلوم على الضرورة فان الجهل بكونه ممتنع الرؤية عند الخصم يوجب الكفر او الضلال، ثم انه تعالى ليس في جهة وذلك شيء يعلمه موسى ويعتقده، فسؤاله الرؤية بعد هذا دليل ان رؤية ما ليس في جهة ليست من المحال